



الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٧٤

الثلاثاء ٢ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس،
السيد أشاريا (نيبال).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

مذكرة الأمين العام (A/64/266)

مشروع القرار (A/64/L.44/Rev.1*)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة
الآن للفريق فيكتور كيريانوف، رئيس إدارة سلامة المرور
على الطرق، بوزارة الشؤون الداخلية للاتحاد الروسي، ليتولى
عرض مشروع القرار A/64/L.44/Rev.1*.

السيد كيريانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم
بالروسية): يكتسي النظر اليوم في مسألة السلامة على الطرق
أهمية في سياق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال
التنمية. فالوفيات والإصابات في حوادث الطرق لا تمثل
مشكلة عالمية كبرى من مشاكل الصحة العامة فحسب،
وإنما لها أيضا تأثير سلبي على التقدم الاجتماعي والاقتصادي
للدول الأعضاء وتنفيذها للأهداف الإنمائية للألفية.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة
(A/64/631/Add.5)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسترعي
انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/64/631/Add.5، التي يبلغ
فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسائله
الواردة في الوثائق A/64/631 و Add.1 و Add.2 و Add.3
و Add.4، سددت ولايات ميكرونيزيا الموحدة المبلغ اللازم
لخفض متأخراتها عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات
الواردة في هذه الوثيقة؟
تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إذا قلنا إن التعاون الدولي في هذا المجال قد وصل إلى مستوى جديد تماماً. ونحن لا نعزو نجاح الاجتماع إلى الجهود التي تبذلها روسيا وحدها. فنحن ندرك تماماً أن كفالة نجاحه تعزى للمشاركة الفعالة من جانب الدول الأعضاء، وزملائنا من سلطنة عمان، الذين عملوا بهمة لسنوات عديدة بشأن مسألة السلامة على الطرق في الأمم المتحدة، وشركائنا في منظومة الأمم المتحدة، وقبل كل شيء، منظمة الصحة العالمية و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وكان الاجتماع تنويعاً لحملة مكثفة لتوعية الجمهور تسمى "اجعلوا الطرق آمنة"، وللعمل التحضيري الدقيق والدؤوب الذي قام به الكثير من الشركاء المعنيين.

وشدد الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في بيانه أمام المؤتمر على أن السلامة على الطرق تمثل أحد التحديات الكبرى للتنمية الدولية وأنه من الضروري وضع استراتيجية مشتركة وبذل جهود مشتركة لضمان السلامة على الطرق في العالم. لقد حان الوقت ليوافق المجتمع الدولي على العمل من خلال الجهود المنسقة من أجل التغلب على الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية.

وتمثلت النتيجة الرئيسية للمؤتمر في اعتماد إعلان موسكو الذي يقترح أن تعلن الأمم المتحدة الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقداً للعمل من أجل السلامة على الطرق. وفي هذا الصدد، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون "تحسين السلامة على الطرق في العالم"، والوارد في الوثيقة A/64/L.44/Rev.1، التي أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١ آذار/مارس ٢٠١٠. وبالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار الأصليين البالغ عددهم ٧٨، انضمت الوفود التالية بوصفها مقدمين إضافيين: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البحرين، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، سويسرا، العراق، قطر،

إن البيانات الواردة في تقرير منظمة الصحة العالمية (انظر A/64/266) تنذر بالخطر. ففي كل عام يموت ما يقرب من ١,٣ مليون شخص، ويصاب ما بين ٢٠ و ٥٠ مليوناً آخرين بجروح نتيجة حوادث الاصطدام على الطرق. وتأتي الإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق ضمن أهم ثلاثة أسباب لوفاة الأشخاص الذين يتراوح عمرهم ما بين ٥ سنوات و ٤٤ سنة. وحسب تقديرات الخبراء بلغت الخسائر العالمية من جراء الإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق ما مجموعه ٥١٨ بليون دولار، وهي تكلف الحكومات ما بين نسبة ١ في المائة و ٣ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي.

لقد أعطى اعتراف المجتمع الدولي بخطورة مسألة السلامة على الطرق زخماً قوياً لاتخاذ الحكومات إجراءات صارمة بدعم من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وغيرهم على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. كما أدى المجتمع المدني والمنظمات الخيرية دوراً فعالاً في زيادة الوعي وتعبئة الجهود الدولية المشتركة. وسنكون مقصّرين إذا لم نذكر أيضاً الدور الرئيسي في هذه العملية الذي قامت به اللجنة العالمية للسلامة على الطرق التي يرأسها اللورد روبرتسون، واتحاد السيارات الدولي.

إن أحد الخطوات الهامة إلى الأمام في تعزيز التفاعل العالمي في هذا المجال اتخذها المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق، الذي عقد في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر وحضرته وفود رفيعة المستوى من أكثر من ١٥٠ دولة. وأود أن أعرب عن امتناننا لجميع البلدان والمنظمات الدولية وغيرها من الشركاء الرئيسيين الذين أسهموا في العمل التحضيري والتوصل إلى نتيجة ناجحة للمنتدى.

لقد أرسى مؤتمر موسكو أساساً متيناً لعملنا المشترك في المستقبل لضمان السلامة على الطرق في العالم. ولا نبالغ

في مجال السلامة على الطرق، بإعداد خطة عمل بشأن الخطوات العملية الواجب اتخاذها، بما في ذلك تبادل المعارف وأفضل الممارسات في مجالات الرعاية الصحية والتنقيف والنقل، وتحسين ومواءمة التشريعات الوطنية للسلامة على الطرق، وإنشاء فريق عامل يضم البلدان المهتمة لتعبئة الموارد لأنشطة السلامة على الطرق. ويدعو مشروع القرار أيضا إلى إجراء استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان موسكو.

إن جدول أعمال السلامة على الطرق هو مجال للتعاون الدولي له قيمة إنسانية دائمة. ولا مكان للنزاعات السياسية أو التوتر في هذا المجال. ويجب علينا جميعا أن نشارك في الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على الحياة البشرية. إن جهودنا المشتركة الرامية إلى خفض معدلات الإصابات على الطرق على الصعيدين الوطني والدولي لا تساعد على الحيلولة دون وفاة مئات الآلاف من الناس فحسب، وإنما تسهم أيضا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

لقد وفرّ لنا مؤتمر موسكو بداية قوية وجيدة. ومن جانبنا، أنا أؤكد على تصميمنا على المحافظة على تلك الوتيرة السريعة فيما يتعلق بالخطوات العملية لتحسين السلامة على الطرق. وأدعو جميع الوفود إلى تأييد مشروع القرار وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى مقدميه.

السيد الهنائي (عُمان): سيدي الرئيس، أود في هذا المقام أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على إحالته للتقرير الوارد في الوثيقة A/64/266 بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، الذي أعدته منظمة الصحة العالمية بالتشاور مع اللجان الإقليمية والشركاء الآخرين في فريق الأمم

قيرغيزستان، كرواتيا، الكويت، مالطة، موريشيوس، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

واتفق على نص مشروع القرار من خلال مشاورات مفتوحة فيما بين الدول الأعضاء. ونحن ممتنون لجميع الشركاء على اقتراحاتهم وتعديلاتهم الموضوعية ونهجهم البناء ومرونتهم وما أبدوه من استعداد للتوصل إلى توافق. اليوم، يسرنا أن نقول إنه معروض على الجمعية العامة وثيقة جديدة وشاملة تعالج جميع الجوانب الرئيسية لجدول أعمال السلامة على الطرق. وأود الآن أن أعرض بإيجاز نص مشروع القرار.

تشير الوثيقة، ضمن أمور أخرى، إلى أن الجمعية العامة ترحّب بإعلان موسكو المعتمد في المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق. وتُعلن الوثيقة الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقدا للعمل على تحقيق السلامة على الطرق هدفه تثبيت عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق ثم خفض المستوى المتوقع منها على الصعيد العالمي عن طريق زيادة الأنشطة المضطلع بها وطنيا وإقليميا وعالميا. وتهيب بالدول الأعضاء أن تنفذ أنشطة متصلة بالسلامة على الطرق، ولا سيما في مجالات إدارة السلامة على الطرق، والهياكل الأساسية للطرق، وسلامة المركبات، وسلوك مستخدمي الطرق، بما في ذلك حالات الشرود أثناء القيادة، والتنقيف في مجال السلامة على الطرق، والرعاية المقدمة بعد الحوادث، بما في ذلك إعادة تأهيل ذوي الإعاقة. كما تدعو الدول إلى تحديد أهدافها الوطنية في مجال الحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق التي يتعين تحقيقها بحلول نهاية العقد.

كما يدعو مشروع القرار منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية إلى أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون

قراراتها الموحدة والمعنية بحركة المرور ولافتات الطرق وإشاراتها. وتمثل هذه القرارات أدوات مرجعية توفر مبادئ توجيهية كي تنفذها البلدان بصورة طوعية لتحسين السلامة على الطرق.

نشرت ثلاثة تقارير رئيسية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وبدأت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام ٢٠٠٨ إصدار التقرير العالمي عن الوقاية من إصابات الأطفال، حيث تشير نتائج التقرير إلى أن الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق هي السبب الرئيسي للوفاة لدى الأشخاص في المرحلة العمرية من ١٠ أعوام إلى ١٩ عاما. وأصدرت اللجنة العالمية للسلامة على الطرق تقريراً بعنوان "اجعلوا الطرق آمنة: عقد من العمل لتحقيق السلامة على الطرق" واقترح التقرير تحقيق هدف عالمي يتمثل بتخفيض نسبة ٥٠ في المائة في توقعات الوفيات الناجمة عن حوادث المرور عام ٢٠٢٠. وقدّر التقرير أن تحقيق هذا الهدف من شأنه إنقاذ حياة خمسة ملايين شخص، ومنع حدوث ٥٠ مليون إصابة خطيرة على مدى العقد. وقد أصدرت منظمة الصحة العالمية التقرير المرحلي العالمي عن السلامة على الطرق الذي يعتبر أول تقييم عالمي مستمد من دراسة استقصائية موحدة ويتضمن بيانات من ١٧٨ بلداً.

استمرت لجان الأمم المتحدة الإقليمية في المساهمة بإيجابية في الجهود الإقليمية لتحسين السلامة على الطرق، ونظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعات وحلقات عمل، إضافة إلى عقد منتدى السلامة على الطرق للمنطقة الإيبيرية - الأمريكية.

لم يكن من الممكن لجميع هذه المنظمات واللجان وأصحاب المصلحة أن تستمر في تقديم هذه الخدمات القيّمة

المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق. كما أود أن أتقدم بشكري لأعضاء فريق الأمم المتحدة الذين ساهموا بقدر كبير من المشاركة في إعداد التقرير تحت إشراف منظمة الصحة العالمية.

إن هذا التقرير يقدم لنا معلومات وافية عن حالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٨٩/٥٨ و ٥/٦٠ و ٢٤٤/٦٢ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، حيث يصف لنا التقرير الأنشطة الجارية وسلسلة من التطورات في السلامة على الطرق خلال العامين الماضيين، كما يوضح التقرير التأثير الكبير الذي حققته الجهود التعاونية في تنفيذ تدابير السلامة على الطرق، إضافة للإشارة إلى تزايد اعتراف الحكومات بأن العمل على تحسين السلامة على الطرق هو قضية ملحة. ولكن من المؤسف أن التقرير يشير كذلك إلى أن الإصابات الناجمة عن حوادث المرور ما زالت تهدد المكاسب الصحية والإنمائية في جميع أنحاء العالم، ويتضمن التقرير أيضاً عدداً من التوصيات كي تنظر فيها الجمعية العامة.

منذ اعتماد الجمعية العامة لقرارها ٢٤٤/٦٢، تم عقد عدد من الاجتماعات وتنظيم حلقات عمل وأحداث تذكارية، ونشر تقارير رئيسية. وهنا أود أن أشيد إشادة خاصة بالعمل الممتاز الذي نفذته فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق من خلال فريق مكوّن من أربعة شركاء وهم: مؤسسة السيارة والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي، والشراكة العالمية للسلامة على الطرق، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وقد وفّر هذا الفريق توجيهات قيّمة للبلدان بشأن كيفية تنفيذ الممارسات الجيدة في السلامة على الطرق.

نشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مؤخراً، من خلال فريقها العامل المعني بالسلامة على الطرق، النسخ المنقحة من

صيانة السيارة أو الرغبة في الوصول للجهة المحددة بأسرع ما يمكن، ولكن من الأسلم أن يصل الشخص سليماً بدلاً من الانتهاء في قسم الحوادث بالمستشفيات“.

لقد أكد جلاله السلطان المعظم على أهمية السلامة على الطرق وقال ”أنا أضع هذه القضية بهذه الطريقة وأنصح كل شخص أن يضع أهمية كبرى لها. وليس لدي شك بأن كل قطاعات الشعب العماني يسمعون ما أقوله في هذا المكان المبارك، وتعتبر هذه القضية إحدى القضايا الهامة التي ما زال الشعب العماني يعاني منها“.

وهنا، أود أن أشير إلى الخطوات التي تنفذها حكومة عُمان على المستوى الوطني. وتشمل تلك الخطوات وضع تشريعات، وإنشاء وكالة وطنية للسلامة على الطرق، واستكمال النظم الشاملة للوفاء باحتياجات المصابين وإعادة تأهيلهم، وإنشاء سجل للحصول على المعلومات المفصلة بشأن عواقب الإصابات بغية الإقلال إلى أدنى حد من الأزمة. وهدفنا النهائي هو أن نهيئ لمواطنينا بيئة تُفضي إلى تحقيق المزيد من التطور الاجتماعي والاقتصادي ونظمت شرطة عمان السلطانية عدداً من المناسبات وشاركت في جهودها المستمرة الرامية إلى زيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق. وشاركت الشرطة في أسبوع مجلس التعاون الخليجي للسلامة على الطرق وفي الأسبوع العربي للسلامة على الطرق.

إن المديرية العامة للمرور التابعة لشرطة عمان السلطانية أنشأت عام ٢٠٠٦ معهد السلامة على الطرق الذي تتمثل مهمته في تدريب ضباط المرور. ويدير المعهد عدداً من البرامج التدريبية لمُعَلِّمي قيادة السيارات وسائقي سيارات الأجرة وسائقي وسائل النقل العام. كما يدير برامج بشأن الإسعافات الأولية، وإجراء إنعاش القلب والرئتين، والقيادة الدفاعية.

لبلداننا بدون الدعم المالي الذي قدّمه بسخاء البنك الدولي، ومرفق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، ومؤسسة السيارة والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي، وحكومات كل من هولندا، والمملكة المتحدة والسويد وأستراليا والولايات المتحدة ومؤسسة بلومبرغ الخيرية، وشركة ميشلان، وشركة جونسون آند جونسون وسكانيا.

لقد قابل جلاله السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - خلال جولته السنوية، مواطني ولاية صُحار وتحدث جلالته إليهم عن حوادث الطرق وتأثيرها على الحياة الاجتماعية للمواطنين، وقال جلالته ”نحن نؤمن بأن الحياة والموت قدر من الله، ونحن نعلم بأن الله تعالى أمر الناس بأن لا يرموا بأنفسهم إلى التهلكة، فبينما يموت البعض من جراء تلك الحوادث، يعيش الأحياء منهم في إعاقة عبثاً على أنفسهم وعلى أسرهم وعلى المجتمع، ولذلك ينبغي أن نتوحد ونظل يقظين إزاء هذه القضية“.

وخلال بيانه الذي ألقاه أمام المواطنين، حثّ جلاله السلطان المعظم كل شخص بأن يجعل هذه القضية موضوعاً للحديث مع أسرته. وأشار إلى أنه ينبغي مناقشة السلامة على الطرق والتشديد على زيادة وعي الجمهور من أجل الحد من ظاهرة حوادث المرور التي تعيق التقدم والنمو والحضارة.

وأكد جلاله السلطان المعظم في حديثه للمواطنين على أن السلطات المختصة، وخاصة شرطة عمان السلطانية، تنفذ مهامها وإشاعة الوعي في صفوف الجمهور، وستفعل تلك السلطات المزيد لأن لديها توجيهات بمضاعفة الجهود لمعالجة هذه الظاهرة غير المرغوبة والحد منها بقدر الإمكان.

وقال جلالته في هذا الصدد ”إن هذه القضايا أي حوادث الطرق قد تكون أسباباً عديدة ولكن عنصر الإنسان هو السبب الرئيسي فيها، وقد يكون السبب إهمال

حوادث المرور وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بتحسين السلامة على الطرق. وقد اعتمد المؤتمر بتوافق الآراء إعلان موسكو الذي دعا إلى أن تكون الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠ عقداً للعمل على تحقيق سلامة المرور على الطرق بهدف تثبيت عدد حالات الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على صعيد العالم عند الحد المتنبأ به وتقليص ذلك العدد.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار وارد في الوثيقة A/64/L.44/Rev.1*، حيث يدعو المشروع إلى اعتماد توصيات إعلان موسكو، ويفخر وفد بلدي بتبني هذا المشروع ويوصي الجمعية العامة باعتماده.

السيد أويارزون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ وأيسلندا، الدولة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا وأرمينيا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالاعتماد الوشيك بتوافق الآراء لمشروع القرار A/64/L.44/Rev.1*، المعنون "تحسين السلامة على الطرق في العالم". كما نلاحظ بارتياح العدد الكبير من البلدان التي قررت الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار، مما يدل على أهمية هذه المسألة وحسن توقيتها وما يوليه لها المجتمع الدولي من أهمية. ونعرب عن امتناننا الخاص لوفد الاتحاد الروسي على قيادته وبذله الجهود في هذا الإنجاز.

كما لاحظت منظمة الصحة العالمية، تشكل الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق مشكلة كبيرة تواجه الصحة العامة، وسببا رئيسيا من أسباب الوفيات والإصابات في جميع أنحاء العالم. وفي حالة الاتحاد الأوروبي، تشكل

وبغية كفالة سلامة السائقين والمشاة على حد سواء، فإن شرطة عُمان السلطانية لا تدخر وسعا في التأكد من الامتثال لنظم المرور. ونظراً لأن سرعة القيادة هي السبب الرئيسي لحوادث الاصطدام على الطرق، فهي تسبب ٥٣ في المائة من حوادث الاصطدام في عُمان، فقد قامت شرطة عُمان السلطانية بتركيب أجهزة رادار محددة للسرعة وعالية الجودة في جميع الطرق المزودة والمضاءة، وتم توفير أجهزة رادار متحركة لتحديد السرعة لجميع إدارات الشرطة في محافظات عُمان ومناطقها. ومنذ تركيب أجهزة الرادار المحددة للسرعة، حصل انخفاض كبير في معدل مخالفات تجاوز السرعة.

وتشعر شرطة عُمان السلطانية بالقلق أيضاً حيال صلاحية المركبات للمرور على الطرق وأنشأت مراكز للتفتيش التقني للمركبات في جميع أقاليم عُمان. وتلك المراكز مجهزة بأحدث التكنولوجيا والنظم المستخدمة في عمليات تفتيش المركبات.

ومع زيادة عدد المركبات ومستخدمي الطرق، فإن الأمر المهم هو أن تبقى القواعد والنظم متماشية مع التطورات المتسارعة في جميع جوانب الحياة. وتم تعديل قوانين المرور لمعالجة الأنماط الجديدة وغير المعتادة للسلوك المتعلق بالمرور.

اتخذت الجمعية العامة قبل سنتين القرار ٦٢/٢٤٤ الذي دعت فيه إلى عقد المؤتمر العالمي الرفيع المستوى الأول في موسكو، وقد شهد ١٩ و ٢٠ من شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لأول مرة تجمع الآلاف من وفود الدول على المستوى الوزاري والممثلين المعنيين بالنقل والصحة والتعليم والسلامة وما يتصل بذلك من مسائل تتعلق بإنفاذ قوانين المرور لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن

تأثير الكحول و/أو المخدرات والاستثمار في البنية التحتية للطرق وتحسين ظروف حركة المرور على الطرق وتحسين التشريعات المتعلقة برخص القيادة ومعايير اللياقة البدنية للقيادة.

إن إعلان موسكو الذي اعتمده المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق الذي عقد في موسكو من ١٩ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، والإعلان اللاحق باعتبار الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقدا للعمل من أجل السلامة على الطرق هما دليل على التزام المجتمع الدولي بإبقاء السلامة على الطرق في مرتبة متقدمة على جدول الأعمال السياسي. نحن بحاجة إلى مواصلة اتباع نهج منقحة وواسعة النطاق وإلى تبادل المعلومات وأفضل الممارسات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، مع المشاركة الفعالة من المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولا يمكن للمجتمع الدولي التراخي بشأن السلامة على الطرق لأن مئات الآلاف من الأرواح البشرية تتعرض للخطر كل سنة.

السيدة يوه (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني جدا ويشرفني أن أحضر هنا في الأمم المتحدة هذه الجلسة التاريخية. وأنا ممتنة جدا للحكومة ماليزيا على إتاحة هذه الفرصة لي وتشريفي بالتكلم بالنيابة عن ماليزيا وكذلك باسم حملة "اجعلوا الطرق آمنة".

عندما كنت صغيرة أعيش في إيوه، ماليزيا، كانت الأمم المتحدة بالنسبة لي شيئا بعيد المسافة وبعيد المنال ويمثل أفضل آمال العالم وأكبرها. وهي ما زالت كذلك. وكما قد يعرف الأعضاء فأنا ممثلة، ولم يكن أي دور من الأدوار التي قمت بها بما في ذلك أمام جميع الأوغاد الذين تغلبت عليهم، مستخدمة أحيانا حركات جميلة من فنون الدفاع عن النفس، يماثل أهمية وإنجاز قيامي بالتكلم باسم حملة "اجعلوا الطرق آمنة".

الاشتراك في حادث مرور السبب الرئيسي لوفاة مواطنينا دون سن ٤٥ عاما أو إدخالهم المستشفيات. وما زالت السلامة على الطرق تشكل مجالا ذا أولوية في الاتحاد الأوروبي حيث بلغ عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق ٣٩ ٠٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠٠٨ وبلغت التكاليف الاجتماعية الاقتصادية حوالي نسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ١٨٠ بليون يورو.

في عام ٢٠٠٣، وضع الاتحاد الأوروبي هدفا يتمثل في تخفيض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق بمقدار النصف لتصبح حوالي ٢٧ ٠٠٠ حالة وفاة بحلول عام ٢٠١٠. إنه هدف صعب المنال. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، استضافت المفوضية الأوروبية مؤتمرا لاختتام مشاورات عامة تسبق صياغة برنامج العمل الأوروبي للسلامة على الطرق للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وشارك في المؤتمر أكثر من ٤٠٠ من أصحاب المصلحة من ذوي الخلفيات المتنوعة. وقد أدت دوراً أساسياً المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف ومصارف التنمية والمجتمع المدني.

ويهدف برنامج العمل الأوروبي للسلامة على الطرق للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ إلى المحافظة على زخم الاتحاد الأوروبي وعزمه في مكافحة حوادث المرور على الطرق. وسيوجه البرنامج الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في العقد المقبل. وسيركز برنامج العمل الجديد على الأولويات الرئيسية، مثل حوادث المرور على الطرق في المناطق الريفية التي تمثل ٦٠ في المائة من العدد الكلي للوفيات، ومستخدمي الطرق الضعفاء مثل المشاة وراكبي الدراجات والدراجات النارية والمسنين.

بالإضافة إلى ذلك، سنواصل البناء على التزاماتنا السابقة، بما في ذلك عن طريق تعزيز الرقابة والعقوبات واعتماد المبادرات على الصعيد الوطني لمكافحة القيادة تحت

حقيقية - إن النتائج الوحيدة التي تُحتسب في نهاية المطاف هي: الأرواح المنقذة والإصابات التي حيل دون وقوعها.

أنا فخورة كل الفخر بأن بلدي، ماليزيا، يضرب هذا المثل القوي. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وإدراكا للحاجة الماسة والملحة إلى معالجة مسائل السلامة على الطرق بطريقة منتظمة ومنهجية، أنشأت حكومة ماليزيا إدارة للسلامة على الطرق في وزارة النقل هي بمثابة وكالة تقوم بجميع مهام تنسيق برامج السلامة على الطرق ورصدها وتنفيذها. وتمثلت المهمة المباشرة لتلك الإدارة في وضع استراتيجيات شاملة للحد من الإصابات والوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق. وتمخض هذا عن خطة السلامة على الطرق في ماليزيا للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، وهي تقوم على الجوانب الأربعة التالية: التوعية والإنفاذ والهندسة والبيئة.

كما قامت الحكومة بوضع سياسة طويلة الأجل تسمى "رؤية تنعدم فيها الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق"، وهي سياسات وفلسفة للسلامة تغطي جميع جوانب السلامة. بما في ذلك السائق والبنية التحتية للطرق والسلامة البيئية. ويتمثل الهدف النهائي لهذه الرؤية في أنه لا ينبغي لأي أحد أن يقتل أو يصاب إصابة خطيرة في إطار حرم الطريق نتيجة لحوادث المرور على الطرق.

لقد قطعت خطة السلامة على الطرق في ماليزيا شوطا طويلا في السنوات الـ ١٣ الماضية. فقد انخفض مؤشر الوفيات من ٨,٢ حالة وفاة لكل ١٠ ٠٠٠ مركبة مسجلة في عام ١٩٩٦ إلى ٣,٥ حالة وفاة لكل ١٠ ٠٠٠ مركبة مسجلة في عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، تراجعت حالات الإصابة من جراء الحوادث، إذ انخفضت الحالات المبلغ عنها بنسبة ٤٢ في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

فقبل أكثر من سنة، أسهمت في إطلاق الدعوة إلى إعلان عقد للعمل من أجل السلامة على الطرق بمسيرة شارك فيها ٢ ٠٠٠ طفل صغير في شوارع مدينة هوشي منه في فييت نام. إن رؤية هذا العدد الكبير جدا من الأطفال في مكان واحد، وكل واحد منهم أمامه مستقبل مشرق ولامع، أشعرتني بالحجم الحقيقي لهذه الآفة المسماة بحوادث الطرق التي تسبب الوفيات والإصابات غير الضرورية التي يمكن الوقاية منها. فكل يوم، يلقي ما لا يقل عن ٢ ٠٠٠ طفل حتفهم أو يصابون بجراح خطيرة على الطرق في العالم. إنه تبتيد غير معقول للطاقة والمحبة والإمكانات البشرية.

آنذاك، كنت أعرف أنه لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي وأن نسمح لهذا بأن يستمر. وقد وطّد هذا الشعور وهذا التصميم وهذا الالتزام بوضع حد لهذا الإزهاق المأساوي لأرواح الشباب زيارتي لكل جناح في مستشفى ولكل أم تكلّي حزينة على فقدان طفل. وأنا أعلم أن الجمعية العامة تشاركني في ذلك التصميم.

في تشرين الثاني/نوفمبر في موسكو، اجتمع العالم ليقرر أن الوقت قد حان للعمل. وكان من المثير أن نرى هذا العدد الكبير من القادة من كل ركن من أركان المعمورة يتعهدون بجعل السلامة على الطرق من الأولويات. إننا جميعا الذين نهتم بطرق أكثر أمانا ونعمل من أجل ذلك قد قطعنا شوطا طويلا معا. ويمثل اليوم المرحلة الأحدث والأكبر من ذلك الشوط، عندما تعلن الأمم المتحدة عقدا للعمل من أجل السلامة على الطرق. إن هذا إنجاز رائع.

تود ماليزيا الإعراب عن امتناننا للاتحاد الروسي ولسلطنة عُمان على دورهما القيادي في تعزيز المسائل الهامة في الأمم المتحدة.

الآن يبدأ العمل الحقيقي. ويكمن التحدي الحقيقي الذي نواجهه في ترجمة الكلمات الواردة في القرار إلى نتائج

السيارات الدولي على إتاحة الفرصة لي لمواصلة التوعية بالسلامة على الطرق بصفتي السفير العالمي لحملة "اجعلوا الطرقات آمنة". ومن ثم، فإنني أتعهد اليوم بالاضطلاع بدوري - وهو أهم دور في حياتي العملية - في إنجاح عقد العمل هذا.

أذكر الأطفال الذين ساروا بجواري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في بداية الحملة الخاصة بعقد العمل. والآن، يجب علينا العمل لجعل الطرق آمنة من أجل هؤلاء الأطفال ومن أجل الملايين من أمثالهم.

السيد غوتيريز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بالنسبة للبلدان النامية، تشكّل حوادث المرور على الطرق أحد الأسباب الرئيسية للوفاة المبكرة وتمثل مشكلة صحية عامة، تؤثر على تنميتها وتمس بحقوق شعبنا.

والبيانات المستقاة من منظمة الصحة العالمية تدعو إلى القلق. ولا يوجد مبرر لوفاة ١,٢ مليون شخص سنوياً في حوادث المرور على الطرق - التي تمثل أحد الأسباب الرئيسية لوفاة الأشخاص في الفئة العمرية من ٥ إلى ٤٤ عاماً. وتشير التقديرات إلى أنه، ما لم تتخذ إجراءات على الفور، فإن حوادث المرور على الطرق بمعدلها الحالي ستصبح خامس أبرز سبب للوفاة في العالم بحلول عام ٢٠٣٠. وفي السياق ذاته، يشير البنك الدولي إلى أن الأطفال في الفئة العمرية بين ٥ إلى ١٤ عاماً سيواجهون أكبر المخاطر؛ حيث ستصبح حوادث الطرق السبب الرئيسي للوفاة أو الإصابة بالنسبة لتلك الفئة، بحلول عام ٢٠١٥.

وكما تشير منظمة الصحة العالمية، فإن ٩٠ في المائة من هذه الحوادث تقع في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل. وفي بلدي، لا بد من القول إن الأرقام مفرغة. ففي كل يوم، يموت ١٠ أشخاص بسبب حوادث المرور على الطرق. وخلال العقد الماضي، تسببت هذه الحوادث في وفاة

وعلى المستوى الإقليمي، تبرز ماليزيا كواحدة من دول الصدارة في مجال السلامة على الطرق، وهو ما يبرهن عليه انتخابها لرئاسة الفريق العامل المتعدد القطاعات المعني بالسلامة على الطرق التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال الاجتماع الخامس عشر للفريق العامل المعني بالنقل البري التابع للرابطة المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٩ في بروني دار السلام. ويجري تشجيع حكومات دول الرابطة على إنشاء أفرقة عاملة على الصعيد الوطني لتوفير آلية للإبلاغ والتنفيذ بشأن مدى التقدم المحرز في مبادرات السلامة على الطرق في كل بلد من البلدان الأعضاء. كما اتفقت حكومات الرابطة على بناء قدرات المنظمات غير الحكومية لزيادة فعاليتها في مجال السلامة على الطرق وتحديد فرص التمويل لبرامج السلامة على الطرق.

والقيادة التي تظهرها ماليزيا تسفر عن تغيير وتحسن حقيقيين. وأنا على يقين من أن العقد المقبل سيكون عقدا للعمل من أجل السلامة على الطرق في ماليزيا. وبمكثنا، من خلال العمل معاً، إعطاء زخم جديد للمساعدة في كفالة أن يصبح هذا النهج الكلي والمستدام حيال السلامة على الطرق واقعا في بلدان أخرى كثيرة.

أعلم أن فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق سيجمع غدا للشروع في وضع خطط مفصلة لعقد العمل. والتمويل السخي من جانب مؤسسة بلومبرغ الخيرية يمكن منظمة الصحة العالمية والشراكة العالمية للسلامة على الطرق وغيرهما من الشركاء الآن من تنفيذ أنشطة على نطاق لم يسبق له مثيل. وبقيادة المرفق العالمي للسلامة على الطرق التابع للبنك الدولي، هناك الآن اهتمام متجدد بالسلامة على الطرق في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وأشعر بالامتنان على وجه الخصوص للورد روبرتسون على قيادته المهمة للجنة العالمية للسلامة على الطرق، كما أشعر بالامتنان له وللمؤسسة للسيارات والمجتمع التابعة لاتحاد

تهدف إلى تقليل الحوادث المرورية بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١١. وللخطة ستة أهداف استراتيجية: نشر ثقافة تقوم على احترام معايير النقل؛ إشراك وسائط الإعلام الجماهيري في الترويج للسلامة على الطرق؛ تطوير آليات للتحقق من البنية الأساسية للطرق ومراقبتها؛ واستعراض الإطار القانوني؛ وإنشاء وتنفيذ نظام موثوق لجمع البيانات؛ وتعزيز إجراءات المجلس الوطني للسلامة على الطرق.

وفي سياق جهود إجراء تحسينات في إعداد المعايير وتنفيذها، سيكون لدى بيرو اعتباراً من تموز/يوليه من هذا العام قانون جديد للنقل سيزيد العقوبات. وفضلاً عن ذلك، دشت بيرو في آب/أغسطس الاستراتيجية الصحية الوطنية لحوادث الطرق للفترة بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٢ بهدف تقليل حالات الاعتلال والوفيات الناتجة عن هذه الحوادث. ومن بين أهداف الاستراتيجية كفالة تقديم رعاية جيدة وشاملة وفي وقتها للأشخاص الذين يصابون أو يعاقون في حوادث الطرق.

إن التحديات التي تواجه بلدانا مثل بيرو في هذا المجال تحديات معقدة. وللتصدي لها، فإننا بحاجة إلى مساعدة القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك التزام المجتمع الدولي والهيئات المتعددة الأطراف. وتحقيقاً لهذه الغاية، يشارك بلدي في تقديم مشروع القرار الذي سنعتمده بعد قليل ويؤيده بصورة حاسمة.

كما يقول إعلان موسكو، فإن الأزمة العالمية للسلامة على الطرق لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون المتعدد القطاعات وإقامة شراكات بين جميع الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص، وبمشاركة المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الطابع الشامل لهذه المسألة، فإن التعامل مع السلامة على الطرق يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى أن هذين المفهومين، اللذين كانا جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات، لهما أهمية حاسمة وأنه ينبغي لنا العمل على أساسهما طوال عقد

ما يربو على ٣٢ ٠٠٠ شخص وفي إصابة أكثر من ٣٤٢ ٠٠٠. وفي كل عام، تتسبب هذه الحوادث في قرابة ٣ ٥٠٠ حالة وفاة؛ ويشكل المارة ٧٨ في المائة من الضحايا، وغالبيتهم من الفقراء. ويولد ذلك المزيد من عدم المساواة، نظراً لأن الحوادث يتضرر منها على نحو غير متناسب أشخاص لا يمكنهم مواجهة عواقبها، لأنهم غير قادرين على الحصول على الخدمات الصحية أو على تحمل تكاليف إعادة التأهيل.

وبالمثل، فإن حوادث المرور على الطرق لا تسبب المعاناة وتقتصر الأعمار فحسب، بل إنها تشكل أيضاً خسارة اقتصادية فادحة تؤثر بشكل خطير على التنمية في البلد. ووفقاً لبيانات مستقاة من وزارة الصحة في بلدي، تخسر بيرو أكثر من بليون دولار سنوياً بسبب حوادث المرور على الطرق.

نعلم أن الأسباب الرئيسية لحوادث المرور على الطرق ترتبط بالسرعة والقيادة المتهورية أو تحت تأثير الكحول والأعطال الميكانيكية وعدم توخي الحذر من جانب المشاة وسوء صيانة أسطح الطرق وعدم وجود علامات إرشادية وإشارات مرور، إلى جانب أسباب أخرى. ويظهر هذا الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة لإجراء إصلاحات تشريعية وتعزيز قدرتنا على رصد الانتهاكات وفرض الجزاءات وكفالة تقديم الدعم اللوجستي والتكنولوجي الكافي وتحسين البنية الأساسية للطرق، وفي المقام الأول، توعية الناس بالسلامة على الطرق.

من المؤلم أن نقر بأن حوادث المرور على الطرق يمكن تفاديها وأنها تحدث بسبب سلسلة من العوامل المرتبطة بإدارة الدولة وأنشطة الشركات والمشاريع والمجتمع بصفة عامة.

وفي مواجهة خطورة هذه الحالة، اتخذت بيرو عدة تدابير، بما في ذلك الخطة الوطنية للسلامة على الطرق التي

خفض القيادة السريعة والقيادة تحت تأثير الكحول. ويجب علينا بناء نظم موحدة لجمع بيانات حوادث المرور وتحليلها والتشجيع على تصميم طرق ومركبات أكثر أماناً وتنفيذ قوانين وقواعد تتجلى فيها أفضل الممارسات والمعايير. ويجب علينا أيضاً التعامل مع التحديات الناشئة الخطيرة.

تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق حيال المخاطر التي تشكلها القيادة بدون تركيز، وبخاصة إرسال أو استقبال الرسائل النصية القصيرة أثناء القيادة. ففي العام الماضي، مات ٦.٠٠٠ شخص على الطرق في الولايات المتحدة وأصيب أكثر من نصف مليون بجروح بسبب القيادة بدون تركيز أو بدون انتباه. وإذا لم نفعل شيئاً، فإن المشكلة ستزداد سوءاً مع تزايد عدد المركبات على طرقنا الرئيسية والانتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصالات، مثل الهواتف الخلوية وأجهزة الرسائل النصية القصيرة.

نقر بأن التكنولوجيا الجديدة ساعدت في حل الكثير من التحديات ذات الصلة بالسلامة على الطرق في العالم، رغم أنها تصرف انتباه بعض السائقين عن الطريق. وتعتقد الولايات المتحدة أنه يجب علينا حفز الابتكار والاستفادة من الدلائل المبشرة للعلم والتكنولوجيا الجديدة، ولكن علينا أن نعمل أيضاً على تقليل المخاطر المصاحبة لها إلى الحد الأدنى.

ويسعدنا أن مشروع القرار هذا يقر بالخطر الكبير الذي تشكله القيادة بدون تركيز، بما في ذلك استقبال أو إرسال الرسائل النصية القصيرة أثناء القيادة، ويشجع الحكومات وعامة الناس والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمتعددة الأطراف على المساعدة في التقليل من ذلك الخطر.

في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أصدر الرئيس أوباما أمراً تنفيذياً يحظر على موظفي حكومة الولايات المتحدة إرسال أو استقبال الرسائل النصية أثناء القيادة

العمل من أجل السلامة على الطرق، في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٠. وفي السياق ذاته ثمة أهمية كبيرة أيضاً لخطوة عمل العقد التي اعتمدها منظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة باعتبارها وثيقة إرشادية في تنفيذ أهداف العقد.

تتطلب الحالة الخطيرة الناتجة عن حوادث المرور على الطرق التزاماً أخلاقياً وسياسياً عاجلاً بكفالة السلامة على الطرق وضمان أن تؤدي الطرق إلى تقدم مجتمعاتنا ورفاهها وتنميتها. وفي هذا السياق، يشعر بلدي بالامتنان لروسيا وعمان على مبادرتهما. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بالحاجة إلى مواصلة العمل يدا بيد مع المجتمع الدولي بأسره لتحقيق تقدم نحو بلوغ هذا الهدف، ولدينا الإرادة السياسية للقيام بذلك.

السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالإنكليزية): تفخر الولايات المتحدة بكونها من مقدمي مشروع القرار *A/64/L.44/Rev.1، "تحسين السلامة على الطرق في العالم". ونشكر حكومة روسيا على التزامها بهذه المسألة ذات الأهمية البالغة. ومؤتمر موسكو الوزاري بشأن السلامة على الطرق في العالم المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ومشروع القرار المقدم اليوم خطوتان هامتان على طريق جعل طرقنا أكثر أماناً. ونقدر كذلك جهود حكومة عمان وفريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق ومنظمة الصحة العالمية.

كل يوم، يموت آلاف الأشخاص على الطرق. وكل عام، يصاب عشرات الملايين بجروح. وغالبية المتضررين من الشبان ومن سكان البلدان النامية. والتكلفة البشرية والاقتصادية هائلة.

وللتصدي لتلك الآفة، يجب علينا مواصلة السعي إلى زيادة استخدام الخوذ الواقية وأحزمة المقاعد، إلى جانب

وفقاً للتقرير، تشهد البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أكثر من ٩٠ في المائة من الوفيات العالمية على الطرق، على الرغم من أنها لا تضم سوى نسبة ٤٨ في المائة من المركبات في العالم. وإلى جانب المعاناة الشخصية التي تسببها الإصابات الناجمة عن حوادث المرور هذه، فإنها تهدد أيضاً المكاسب الصحية والإنمائية. وبالتالي، أصبح لأهمية التصدي للسلامة على الطرق بُعد إنمائي مهم. ومن ثم، فإن من الأمور المشجعة إقرار الأمم المتحدة بأن الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق تمثل مشكلة صحية عالمية خطيرة وواسعة النطاق، تستلزم بذل جهود منسقة للتعاون الدولي.

في الهند، النقل البري هو وسيلة المواصلات السائدة، حيث يحمل نسبة ٧٠ في المائة من حركة الشحن و ٨٥ في المائة من نقل المسافرين. ولدينا واحدة من أكبر شبكات الطرق في العالم، حيث تمتد الطرق لمسافة ٣,٣ مليون كيلومتر. وتشكل الطرق الرئيسية الوطنية نسبة ٢ في المائة من شبكة الطرق في البلد، لكنها تحمل ٤٠ في المائة من إجمالي حركة المرور مما يتسبب في ازدحام مروري شديد.

وتؤدي حوادث المرور على الطرق بحياة أكثر من ٨٠ ٠٠٠ شخص سنوياً، ممثلة مشكلة صحية عامة خطيرة وذات تكلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة. وقراءة نصف من يموتون في حوادث المرور على الطرق هم من مستخدمي الطرق المعرضين للخطر، بما في ذلك المشاة أو راكبو الدراجات أو مستخدمي الدراجات ذات العجلتين. ولذلك، فإن الهند تعي تماماً ضرورة التعامل مع السلامة على الطرق وخفض الآثار السلبية لحوادث المرور.

يعتمد النمو الاقتصادي للهند جزئياً على التوسع السريع للبنية الأساسية لدينا، بما في ذلك الطرق. ونحن

في المركبات التابعة لحكومة الولايات المتحدة أو في مركباتهم الخاصة أثناء القيام بأعمال حكومية رسمية، أو أثناء استخدام أجهزة إلكترونية مقدمة من الحكومة.

ونحث الدول الأخرى الأعضاء، وكذلك منظومة الأمم المتحدة، على الانضمام إلينا في إصدار تعليمات مماثلة بحظر إرسال أو استقبال الرسائل النصية أثناء القيادة. كما نتطلع إلى العمل مع البلدان الأخرى لتوثيق جهود الحد من القيادة بدون تركيز ووضع توجيهات لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

والولايات المتحدة ملتزمة بإنقاذ الأرواح وتقليل الدمار الناتج عن الحوادث التي يتسبب فيها السائقون ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة لجعل جميع طرقنا أكثر أماناً.

السيد سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية):

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن مدى سعادي برؤيتكم، سيدي الرئيس، تتأسون هذه الجلسة بعد ظهر اليوم. والهند ترحب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة حول مسألة السلامة على الطرق ذات الأهمية. ونود أن نشكر حكومة الاتحاد الروسي على مبادرتها باستضافة المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق الذي عقد في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لحكومة عُمان على دعمها المستمر لبند جدول الأعمال هذا. ويسعد الهند أن تكون أحد مقدمي مشروع القرار A/64/L.44/Rev.1*.

اطَّلعنا بعناية على التقرير الخال من الأمين العام عن تحسين السلامة على الطرق في العالم (A/64/266). ونشكر منظمة الصحة العالمية على إعداد التقرير بالتشاور مع اللجان الإقليمية وغيرها من شركاء فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق.

على مستوى البلد، بمشاركة الحكومات الإقليمية والمنظمات الخيرية ومصنعي المركبات.

إن التعاون الدولي أمر ضروري في مساعدة البلدان النامية على التعامل بفعالية مع مسائل السلامة على الطرق. وفي هذا الصدد، يتسم بأهمية بالغة توفير الموارد المالية الكافية والمساعدة التقنية وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والتوعية. وبينما يثلج صدورنا الزيادة في التمويل المشار إليها في تقرير منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، فإننا نتفق مع التقييم الوارد في التقرير بأن مستويات التمويل للسلامة على الطرق ما زالت غير متناسبة مع حجم المشكلة وأنه يجب بذل المزيد من الجهود لكفالة الدعم المالي الإضافي لمشاريع السلامة على الطرق. غير أننا نحذر من وضع معايير عالمية مبنية على ما قد يكون قد جرى تطويره في منطقة واحدة، ونشدد على أنه يجب أخذ الظروف الخاصة في أنحاء العالم المختلفة في الاعتبار عند التعامل مع السلامة على الطرق.

نؤيد بقوة النية في زيادة التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لبلوغ أهداف السلامة على الطرق في إطار عقد العمل من أجل السلامة على الطرق. كما نتطلع إلى وضع خطة عمل محددة تراعي احتياجات البلدان النامية للدعم الكافي لبناء قدراتها في هذا المجال ليتسنى لها تنفيذ الأهداف بحلول نهاية العقد.

السيدة روفيروسا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):

يود وفد بلدي أن يشكر وفد الاتحاد الروسي على قيادته وعلى الروح البناءة والمرنة التي أبدتها في المفاوضات بشأن مشروع القرار A/64/L.44/Rev.1، الذي تولى الوفد عرضه للجمعية العامة اليوم.

وبالنسبة لبلدنا، فإن تحسين السلامة على الطرق في جميع أرجاء العالم أمر هام، نظراً لأن المكسيك ليست

منخرطون بفعالية في جهود لتعزيز السلامة على الطرق. ونعتقد أن السلامة على الطرق تتطلب تنسيق ثلاثة جوانب هي: الهندسة والتصميم، والتنفيذ، والتثقيف الذي يشترك فيه المجتمع المدني بغية نشر الوعي. وتقتضي استجابتنا اتباع نهج منسق ومتعدد القطاعات، يجمع بين الأجزاء ذات الصلة في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتهدف تدخلاتنا إلى تغطية المراحل التالية من الحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور: منع حوادث الاصطدام والإصابات في المقام الأول وتوفير الرعاية الفورية والعالية الجودة لمن يصابون في حوادث المرور وتوفير إعادة التأهيل والرعاية الطويلة الأجل للمحتاجين بغية تقليل حالات الإعاقة. ونسعى جاهدين إلى جعل السلامة على الطرق أولوية في مجالات الصحة والنقل وتنفيذ القانون والتعليم والتنمية.

يجري توسيع شبكة الطرق الرئيسية الوطنية وتعزيزها في إطار عدة مشاريع. والعمل جار حالياً في خطط مقسمة إلى مراحل لإنشاء شبكة طرق سريعة وطنية في الهند بحلول عام ٢٠٢٢. ويجري استخدام العديد من التوصيات الواردة في تقرير منظمة الصحة العالمية بوصفها إطاراً للتعامل مع السلامة على الطرق.

نقر بأهمية تعزيز القدرة على جمع المعلومات المتعلقة بالسلامة على الطرق واستخدامها وتبادلها. وتجري مراجعة شاملة للتشريعات لتلبية الاحتياجات الناشئة للسلامة على الطرق. كما تُستخدم تكنولوجيا المعلومات في قطاع النقل البري، بما في ذلك بإصدار رخص قيادة السيارات المستندة إلى البطاقات الذكية وشهادات التسجيل. كما تتخذ خطوات لإشاعة ثقافة السلامة على الطرق في البلد. وجرى الاحتفال بالأسبوع السنوي الحادي والعشرين للسلامة على الطرق في الفترة من ١ إلى ٧ كانون الثاني/يناير من هذا العام

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر، والمناسبة الثانية هي الاجتماع الأيربي - الأمريكي الثاني بشأن السلامة على الطرق، الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠١١.

كما برز التزام المكسيك بمعالجة هذه المشكلة في مشاركتنا في فريق أصدقاء عقد العمل من أجل السلامة على الطرق. ولذلك شاركنا في تقديم مشروع القرار بشأن تحسين السلامة على الطرق في جميع أرجاء العالم. وترى المكسيك أن عقد العمل سيساعد على كفالة تمكّن جميع البلدان من إصلاح تدني تقديم التقارير وتحسين نظم بيانات المعلومات المتعلقة بالسلامة على الطرق. والتحدي الرئيسي الذي يواجهه بلدنا وتواجهه البلدان الأخرى سيتمثل في تعزيز هيكل للعمل المتعدد القطاعات على الصعيد الوطني يكون قادرا على العمل أيضا على مستوى الولايات والبلديات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار

٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد شاميل (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب

الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتنان على إتاحة هذه الفرصة لي للإدلاء ببيان موجز باسم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وفي عام ١٩٩٨، أصدرنا التقرير عن الكوارث

في العالم، الذي يسلط الضوء على السلامة على الطرق بوصفها مسألة رئيسية وتتطلب إيلاء الاهتمام. ومنذ ذلك الوقت، أصبح الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يشعر بقلق متزايد حيال التصاعد السريع للأزمة العالمية للسلامة على الطرق التي تؤدي الآن إلى مقتل

غربية على هذه المشكلة. ولسنا بحاجة سوى إلى أن نشير إلى أننا في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة والبرازيل فيما يتعلق بعدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق. وتبين الأرقام أن هناك ما بين ١٧ ٠٠٠ و ٢٤ ٠٠٠ حالة وفاة في بلدي بسبب عدم السلامة على الطرق.

وعلى أساس الشاغل الذي تثيره هذه المؤشرات، أنشأنا قبل عامين مبادرة المكسيك للسلامة على الطرق، والهدف الرئيسي منها هو تعزيز الاستراتيجيات والعمل في جميع المجالات - العامة والاجتماعية والخاصة - بغية خفض عدد الحوادث والإصابات والوفيات والإعاقات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق. وللمبادرة المكسيكية ثلاثة جوانب رئيسية. أولاً، تتخذ المبادرة نهجاً شاملاً يستند إلى علم الأوبئة والصحة العامة. ثانياً، تقوم المبادرة على أساس الأدلة العلمية. وثالثاً، تستند المبادرة إلى منظور متعدد القطاعات.

وفي المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق، الذي عقد في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قدّم بلدنا هذه المبادرة بوصفها مصلحة عامة يمكن أن يشاركها الآخرون وأن تستخدم نموذجاً لمنطقة أمريكا الوسطى بأسرها، بحيث تسمى مبادرة منطقة أمريكا الوسطى للسلامة على الطرق. ومن خلال المبادرة، تعهدت المكسيك بتكريس موارد للبحوث والاتصالات والتعليم والتدريب، ضمن مجالات أخرى.

ونشير إلى أنه، في سياق الإجراءات الرامية إلى دعم تعزيز عقد العمل من أجل السلامة على الطرق، الذي تناوله مشروع القرار المقرر أن يعتمد اليوم، سيستضيف بلدنا مناسبتين دوليتين هامتين. المناسبة الأولى هي المنتدى الثالث لأصحاب المصلحة في مجال السلامة على الطرق في أمريكا

إن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تشارك بالفعل في زيادة الاستجابة العالمية. والعديد من هذه الجمعيات فعالة وملتزمة في مجال السلامة على الطرق، وهي تحشد صناعات القرار وتنشئ الوعي فيما بين الشباب والجمهور عموماً وتقدم خدمات الإسعافات الأولية، وفي أغلب الأحيان تدمج السلامة على الطرق في برامجها للإسعافات الأولية.

وأدمج الاتحاد الدولي السلامة على الطرق بوصفها أولوية في توجيهه الاستراتيجي لفترة الأعوام الـ ١٠ المقبلة. ونحن نعمل بصورة وثيقة مع الشراكة العالمية للسلامة على الطرق - وهي شراكة فيما بين الحكومات والوكالات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ونحن نستضيف أمانة الشراكة في جنيف. ونحن وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الأعضاء في الاتحاد على استعداد للقيام بالمزيد من العمل وللعمل معاً بصورة أفضل مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات والمنظمات الدولية.

ويعتز الاتحاد الدولي بكون جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية مذكورة في جزء منطوق مشروع قرار هذا العام بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم (A/64/L.44/Rev.1*)، ونحن ملتزمون باتخاذ قرار بشأنه. ونرحب بمشروع القرار وبعقد العمل المقبل من أجل السلامة على الطرق، ونحن مصممون على تنفيذ أنشطة لدعم عقد العمل.

وفي الختام، فإن حوادث الاصطدام على طرق المرور تستدعي قلقنا جميعاً. وعلينا أن نعمل بدون تأخير، أولاً لمنع تدهور الاتجاه المميت الحالي، ومن ثم عكس مساره. ورؤيتنا هي إنشاء عالم خال من الموت والإصابة من جراء حوادث الاصطدام على طرق المرور. والمضي قدماً بهذه الرؤية

٣٠٠٠ شخص كل يوم وإلى إصابات تبلغ ٥٠ ضعفاً لهذا العدد. ونحن نعلم أن اتخاذ إجراء عاجل أمر مطلوب لعكس مسار الأزمة المتزايدة، التي تؤثر بشكل غير متناسب على الشباب، وبخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

كما نعلم أن الأزمة المميتة لحوادث الاصطدام على الطرق مختلفة عن الأزمات الأخرى لأنها ليست كارثة طبيعية أو حرباً. ولا يوجد أعداء في مجال السلامة على الطرق. وهي بشكل كامل من صنع الإنسان وتسبب صدمة أكبر لكونها كذلك. وما يجعل أزمة حوادث الاصطدام على الطرق مروعة بشكل خاص هو أن هذه الوفيات والإصابات يمكن منع وقوعها منعاً كاملاً. كما أن هذه الأزمة تتسم بحقيقة عدم تقديم تمويل دولي يذكر للمساعدة على التصدي لها.

ومع ذلك، يثلج صدرنا الاستجابة الدولية المتزايدة والتحالف الذي نشأ خلال الأعوام الـ ١٠ الماضية. وقد رحبنا بالتقرير العالمي البالغ الأهمية عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور. وأصدر أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق مجموعة من المبادئ للممارسات الجيدة تتناول المخاطر الرئيسية في مجال السلامة على الطرق. والمجتمع المدني والأعمال التجارية والعمل المتعلق بالشراكات الحكومية تستخدم على نحو متزايد هذه المبادئ بشكل ملموس للغاية لإحداث تغيير حقيقي. وتبين هذه الإجراءات أن من الممكن تبادل الحلول الفعالة من حيث التكلفة والمعترف بها في جميع أرجاء العالم، مع إحراز نتائج هامة.

ونحن نرحب بهذه الإجراءات، وفي الوقت نفسه نسلم بأن علينا معاً أن ننجز الكثير من العمل لتحويل هذه البدايات الصغيرة إلى موجة عالمية للتغيير الإيجابي والفعال.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

مشروع القرار (A/64/L.45)

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي: الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا وجمهورية أوزبكستان وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان.

وتتمتع منظمة معاهدة الأمن الجماعي بمركز مراقب في الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٤. وفي ذلك الوقت، أقامت أمانة المنظمة اتصالاً مع إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب ومديرها التنفيذية.

إن الآلية الناشئة لأنشطة المنظمة لحفظ السلام تيسر استخدام قدراتها في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة. وأهداف المنظمة، التي أصبحت منظمة دولية إقليمية ببدء نفاذ ميثاقها في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وتسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، هي تعزيز السلام والاستقرار الدولي والإقليمي والحماية الجماعية لاستقلال الدول الأعضاء في المنطقة وسلامة أراضيها وسيادتها.

وبغية تحقيق تلك الأهداف، تمنح المنظمة الأولوية للوسائل السياسية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتبرهن النتائج التي أحرزتها أنشطة المنظمة على الإمكانية الحقيقية للتعاون مع الأمم المتحدة على أساس الشراكة والجهود التي يؤازر بعضها بعضاً. ونظراً للأهمية المتزايدة لمكافحة التحديات الناشئة والأهمية التي توليها الأمم المتحدة لتطوير التعاون الشامل مع المنظمات الإقليمية، فإن اعتماد مشروع قرار

هو خيارنا، بشكل جماعي وانفرادي. ويمكنني أن أضمن للجمعية أن الاتحاد الدولي وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الأعضاء فيه ستضطلع بدورها كاملاً في عقد العمل المقبل من أجل السلامة على الطرق. وهي مسألة حياة أو موت. وحان وقت العمل لنا جميعاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا

للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار

*A/64/L.44/Rev.1، المعنون "تحسين السلامة على الطرق في العالم"، الذي أعيد إصداره لأسباب فنية.

وأود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار

*A/64/L.44/Rev.1، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، أيرلندا، باكستان، البحرين، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، الرأس الأخضر، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، السودان، سويسرا، العراق، غرينادا، قطر، قيرغيزستان، كرواتيا، كندا، الكويت، ليتوانيا، مالطة، مصر، موريشيوس، موناكو، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، هايتي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على اعتماد

مشروع القرار *A/64/L.44/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار *A/64/L.44/Rev.1 (القرار ٢٥٥/٦٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر

أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٤٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار البالغ عددهم ٥٣ من جميع مناطق العالم، أن يتولى عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/64/L.46، والمعنون "الذكرى السنوية الخامسة والستون لانتهاء الحرب العالمية الثانية". ونشير إلى أنه منذ تقديم مشروع القرار إلى الأمانة العامة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه، إضافة إلى البلدان التي وردت أسماؤها بالفعل في النص الموزع: أستراليا، إسرائيل، بابوا غينيا الجديدة، بنن، بولندا، الجبل الأسود، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، زامبيا، الصومال، العراق، فرنسا، كمبوديا، الكونغو، لبنان، مالطة، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند.

وفي هذا العام، سوف نحتفل بمناسبة هامة ألا وهي: الذكرى السنوية الخامسة والستون للانتصار في الحرب العالمية الثانية. ونحن لا نستحق أن نعزّز بذلك الانتصار المشترك فحسب، بل نحن ملزمون بالاعتزاز به. فقد جاد عشرات الملايين من الناس بأرواحهم من أجل أن تسود المثل العليا للإنسانية والإنصاف. وعمل التطلع إلى تخليص الإنسانية بصورة نهائية من ويلات الحرب بوصفه الأساس لإنشاء الأمم المتحدة، التي أصبح ميثاقها مدونة لسلوك الدول والمنظمات الدولية والأساس المعترف به بصورة مشتركة لتشكيل نظام عالمي جديد والنظام الحالي للقانون الدولي.

ومن المؤكد أن إقامة التحالف المناهض لهتلر كان نموذجاً غير مسبوق لاتحاد الدول ذات الأيديولوجيات والأنظمة السياسية المختلفة في مواجهة تهديد مشترك لجميع الإنسانية. وعلى النحو الذي شدد عليه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، "نبح المشاركون في تجاوز اختلافاتهم من أجل انجاز إحدى أكثر المهام الحرجة". ولذلك السبب يحظى الانتصار في الحرب العالمية بأهمية

بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي مدرج الآن في جدول أعمالنا.

ونحن نشعر بالامتنان لجميع الدول التي شاركت في إعداد مشروع القرار A/64/L.45. وسيساعد اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء على زيادة تعزيز التعاون الواسع النطاق بين المنظمتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/64/L.45.

أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/64/L.45، انضمت بابوا غينيا الجديدة إلى قائمة مقدميه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على اعتماد مشروع القرار A/64/L.45؟

اعتمد مشروع القرار A/64/L.45 (القرار ٢٥٦/٦٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

الذكرى السنوية الخامسة والستون لانتهاء الحرب العالمية الثانية

مشروع القرار (A/64/L.46)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي ليتولى عرض مشروع القرار A/64/L.46.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشرف الاتحاد الروسي، بالأصالة عن نفسه

إطلاقاً الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وعلينا أيضاً أن نتذكر التضحيات التي قدمت وأن ننعي مَنْ فَقَدُوا أرواحهم في الحرب ومحرقه اليهود وعمليات الاحتلال وأعمال القمع. ونؤمن بأن الوعي بالتاريخ يساعد على منع تكرار ارتكاب الجرائم المماثلة.

وأنشئت الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وينص الميثاق في ديباجته على أننا "نحن شعوب الأمم المتحدة" قد

"آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي من خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف".

ويجب علينا التغلب على تركة الحرب والبناء على التقدم المحرز منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفيما يتعلق بإحياء ذكرى الحرب، علينا أن نحیی جميع مَنْ قاتلوا من أجل الحرية والسلام. وينبغي أن يُلهمونا التطلع إلى المستقبل بالأمل ومضاعفة جهودنا من تحقيق السلام والتفاهم. واليوم علينا نحن أعضاء الأمم المتحدة أن نضطلع معا بهذا الدور البالغ الأهمية.

ونحن مدركون للغاية لحقيقة أنه ليس الحريين العالميتين وحدهما هما اللتين جلبتا على الإنسانية أحزاناً يعجز عنها الوصف خلال الأعوام الـ ١٠٠ الماضية. ففي أغلب الأحيان، فشلت جهودنا من أجل تحقيق السلام. والاتحاد الأوروبي، وهو نفسه وُلد من رحم الصراع، ملتزم التزاماً صارماً بالعمل مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين لإنهاء هذا الويل وإنشاء عالم أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً من أجل الأجيال المقبلة. ونحن نرى أن إجراء مناقشة صادقة وشاملة بشأن التاريخ ستمكّننا من المضي قدماً بالمصالحة على أساس الحقيقة والذكرى.

خاصة اليوم، في وقت لا بد للمجتمع الدولي أن يحشد جهوده في مواجهة التحديات والتهديدات العالمية، مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وقد بيّن لنا آباؤنا وأجدادنا كيفية التمكن من تحقيق ذلك الاتحاد. والآن، من واجبنا أن نحذو حذوهم.

ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن تلك الحرب كانت مأساة هائلة لسكان أوروبا والعالم. واليوم، من الأهمية بمكان أن نتذكر دروس الحرب العالمية الثانية، وأن نخلد ذكرى مَنْ جادوا بأرواحهم وأن نساعد على المحافظة على الذكرى التاريخية الوطنية. فهذا هو تاريخنا المشترك، وهذه الأحداث، كما قلت، أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة. ونحن على اقتناع بأن الاهتمام بماضيها وإحياء ذكرى الحقائق التاريخية سيكون عامل توحيد وتدعيم في مساعدة المجتمع الدولي على المضي قدماً.

وتطلب الفقرة ٢ من مشروع القرار إلى رئيس الجمعية العامة عقد جلسة رسمية استثنائية للجمعية العامة في الأسبوع الثاني من أيار/مايو ٢٠١٠ إحياء لذكرى جميع ضحايا الحروب. ويود الاتحاد الروسي أن يقترح عقد الجلسة في ٦ أيار/مايو.

السيد أويارزون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

سنحتفل قريباً بالذكرى السنوية السادسة والخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي فصل مأساوي في تاريخ أوروبا والعالم بأسره. ومشروع القرار A/64/L.46 يعد أنسب طريقة للاحتفال بهذه المناسبة، شأنه شأن القرار المتخذ في الذكرى السنوية الستين، الذي أيده الاتحاد الأوروبي أيضاً.

وعلينا ألا ننسى إطلاقاً أهوال الماضي وقسوة الحرب حتى لا نكررها. ونحن نتحمل المسؤولية عن ضمان ألا تكرر

ونحن نرحب بمشروع القرار الذي قدمه الممثل الدائم للاتحاد الروسي، ونشكره جزيل الشكر على عمله. ومشروع القرار يخلّد ذكرى ضحايا أحد أحلك الأحداث في تاريخنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.46. وإضافة إلى مقدمي مشروع القرار الجدد الذين ذكرهم الممثل الدائم للاتحاد الروسي، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: ألبانيا، أندورا، بلجيكا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، السلفادور، سلوفاكيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، موناكو، نيوزيلندا، هولندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/64/L.46؟

اعتمد مشروع القرار A/64/L.46
(القرار ٦٤/٢٥٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.